٩ الشطار والفلول.. وأزمة الرئيس

ما زال الجدل محتدم حول شخصية وخلفية الرئيس القادم وما سوف تؤول إليه هذه الانتخابات من نتائج في إطار من حالة ضبابية يكتنفها الغياب الأمني وشرذمة وصراع القوى السياسية، فضلًا عن سياسات إضعاف هيبة الدولة من قبل بعض التنظيمات السياسية التي تعارضت مصالحها مع هيبة الدولة وقواعدها، كما حدث حالة استبعاد بعض مرشحي الرئاسة وكيف تعامل بعض المستبعدين ولا سيما الشيخ حازم أبو إسماعيل وأتباعه مع القضاء المصري، فضلًا عن الضعف الواضح والمتعمد في أدوار المجلس العسكري، بدعوى الالتزام بالحيادية والموضوعية التامة؛ الأمر الذي جعلني أتساءل حول السيناريو الأسوأ والأسود في انتخابات الرئاسة. وفي الواقع أن كل طيف من الأطياف السياسية لديه سيناريو مختلف وربما أسوأ من الآخر.

وأول هذه السيناريوهات هو تصور عودة رجال الرئيس المخلوع إلى الحكم، في إطار من مطالبات برلمانية بتطبيق قانون العزل السياسي ومعارضة شديدة ومتعمدة من العسكر، ورغم أن أغلب المطالبين بتطبيق هذا القانون من الأحزاب السياسية، إلا أنهم هم أنفسهم الذين وضعوا فلول الحزب الوطني في مقدمة قوائمهم الانتخابية في البرلمان ولم يسعوا في الانتخابات البرلمانية لتطبيق هذا القانون؛ الأمر الذي يشككنا في نوايا هذه

الأحزاب وهويتها ورغبتها الحقيقية في الإصلاح، ويؤكد لنا أن برامج الإصلاح التي تنادي بها هذه الأحزاب ما هي إلا شعارات وهمية لديمقراطية مصطنعة، تنتهي بكرسي في الكلوب فور الحصول على كرسي الرئيس، فالمسألة إذن ليست مصلحة الوطن ومستقبله، بل هي مصلحة شخصية تحكمها الأنانية المطلقة كأخلاق للعمل السياسي غير النظيف، فالواضح أن المذهب المكيافيلي هو المسيطر في كل السيناريوهات الحزبية،، والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هل تسعى القوى الثورية نحو تقويض نظام مبارك والقضاء عليه أم أنها تسعى للحفاظ عليه وإحيائه من جديد في ثوب جديد تحتكر فيه الجماعة المشهد السياسي؟ فالثورة لن تسعى لإسقاط شخوصًا وأحزابًا وإنما لسقوط نظامًا بأكمله وبكل آلياته المكرسة للفساد وتغييب الوعي ووأد العدالة والقضاء على مقوماتها.. والتصدي بكل حسم لسياسات الإقصاء والاستبعاد التي ربما تمارس وبقوة حالة سيطرة فصيل سياسي معين على السلطة تلك السياسة التي تتبعها دائمًا الجماعة في تعاملها مع غيرها من الطوائف، ولعل التناحر الشديد في الحصول على الكراسي القيادية التي تقوم على الانتخاب خير شاهد، فما بالنا لو كانوا في السلطة ولهم حق الاختيار والتعيين؟ فربما استبعدت كفاءات كثيرة بدعوى عدم الانتماء للجماعة وذلك أهم وأكثر وأخطر ما يهدد شعبية الجماعة في الشارع المصري.

كما أن معظم الشخصيات المطروحة في انتخابات الرئيس ليس لها خلفية اقتصادية واضحة ولا رؤية محددة لتخطي الأزمات الاقتصادية التي يمر بها الوطن والتي أعتبرها شخصيًا هي الفلول الحقيقية لنظام مبارك والتي يجب أن نكرس كل الجهود لمطارداتها والقضاء عليها كي يستعيد الوطن عافيته المرجوة، كما ليس لديهم عقيدة سياسية واضحة المعالم ولا برامج محددة للإصلاح، فمعظمهم شخصيات غير معروفة للعامة، ولم يبقى أمامنا إن لم يستبعد الفريق أحمد شفيق سوى هو والسيد عمرو موسى والأستاذ

محمد مرسي وحمدين صباحي والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح وجميعًا ربما امتلكوا الخبرة السياسية ولكن ليس لديهم مشروع قومي لِلَّم الشمل وتوحيد الصف ونقل المجتمع المصري المتأزم إلى واقع مغاير أفضل منه. ولن يتأتى ذلك دون خبرة اقتصادية ومعطيات قادرة على تغيير الوضع الثقافي المصري الذي أعتبره من أهم المعضلات التي تحد من نجاح ثورة يناير ومن أكبر التحديات التي تواجه أي مشروع رئاسي. وبدلًا من تقديم المشروع القومي انشغلوا جميعًا في كشف معايب بعضهم متناسين أن إطفاء شمعة الآخر لا يعني إضاءة شمعتهم.

والسيناريو الأسوأ من ذلك كله هو ماذا لو نجح الفلول وسقط الشطار في الانتخابات القادمة؟ وما هي السيناريوهات المتوقعة؟ وهل هي في صالح تحقيق أهداف الثورة أم تشكيكًا في دوافعها؟ خاصة وأن الشعب بهذا الشكل يكون قد حدد النظام الذي يريد أن يحكمه .. والسيناريو الأكثر شراسة ماذا لو تصدر التيار الإسلامي المشهد السياسي برمته؟ خاصة وأن التيار الإسلامي يشهد انقسام بين شقيه السلفي والإخواني، سلفيون بطموحات مستجدة وتجربة سياسية غير موجودة وإخوان متمرسون وبتجربة سياسية متميزة، ورغم أن هذا التيار بشقيه يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية ويرفع مشيعوه شعارًا واحدًا مضمونه وظاهره - الإسلام هو الحل - بيد أنهم يتناحرون سياسيًا ويختلفون في طريقة التطبيق رغم توحد الهدف. وأعتقد على أية حال أن السيناريوهات كلها معتمة ومؤلمة وليس أمامي شخصيًا إلى أن أرجع خطوة إلى الوراء لأفتح نافذتي على الميدان وأراقب الأحداث.. لأعرف مصر رايحة على فين..؟

□ □ □ □